ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 17 العدد: 01(2023) ص804-820

دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر 2011-2021

The Role Of Islamic Banking In Promoting Financial Inclusion In Algeria 2011-2021)

حدباوي أسماء

جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

asma.hadbaoui@univ-msila.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/01/07

تاريخ القبول:
2023/02/28

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الصيرفة الاسلامية:
- ✓ الشمول المالي:
- ✓ الخدمات المالية:

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به الصيرفة الاسلامية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الاسلامية في الجزائر تأخذ شكلين أولهما البنوك الاسلامية والمتمثلة في بنكي السلام والبركة والنوافذ الاسلامية عبر البنوك التقليدية، كما خلصنا إلى أن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تعتبر ضعيفة ما يعني عدم وصول العديد من الأفراد للخدمات المالية التي تقدمها البنوك، حيث يمكن للصيرفة الاسلامية في الجزائر أن تساعد على تحسين مؤشرات الشمول المالي باستقطابها لفئات جديدة يستبعدها النظام المصرفي التقليدي.

Article info

Received 07/01/2023

Accepted 28/02/2023

Keywords:
- ✓ *Islamic banking*:
- ✓ *financial inclusion*:
- ✓ *financial services*:

Abstract :

This study aims to highlight the role that the Islamic banking can play to achieve financial inclusion in Algeria. Through this study, we have come to the realization that the Islamic banking in Algeria takes two forms; one is the Islamic banks represented by Al Salam and Al Baraka banks and Islamic windows in the traditional banks. We also came to the conclusion that the financial inclusion indicators in Algeria are considered weak implying that many individuals cannot reach the financial services offered by the banks, where the Islamic banking in Algeria can help improve the financial inclusion indicators by attracting new classes that the traditional banking system leaves out.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1مقدمة:

عرف الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة الاهتمام من قبل الكثير من دول العالم بسبب الأزمة العالمية 2008 والتي تعتبر منعرجا حاسما في مجال الخدمات المالية والمصرفية، حيث تبنت الهيئات الدولية الشمول المالي كركيزة أساسية في جدول أعمال التنمية الاقتصادية والمالية وذلك لما له من أثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنه يهتم بالفئات الهشة ومحدودة الدخل، ويدعم وصول الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية وخفض معدلات البطالة والفقر وكذا تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتم تعزيز استخدام الشمول المالي من طرف كل من الأفراد والمؤسسات من خلال الابتكارات المالية التي تعتبر أحد المصطلحات القديمة المعنى والحديثة الأساليب والاستخدام، إذ نجد أن معظم المؤسسات المالية تقوم بتصميم منتجات وخدمات مالية جديدة من أجل تحقيق ميزة تنافسية وإرضاء العملاء، وفي ظل هذه الابتكارات المالية تظهر الصيرفة الإسلامية بخدماتها وطرق تمويلها المختلفة عن الطرق التقليدية، والتي يمكنها من المنافسة واستغلال مزاياها وتقديم خدمات فريدة تساهم في الوصول لشريحة أوسع من العملاء وبالتالي تحقيق أهداف الشمول المالي.

1.1 إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

- **ما هو الدور الذي يمكن للصيرفة الإسلامية أن تقوم به لتحقيق الشمول المالي في الجزائر؟**

1.2 الفرضيات: من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر حصة الصيرفة الاسلامية في الجهاز المصرفي ضعيفة.
- تعتبر مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ضعيفة نسبيا.
- تستقطب الصيرفة الاسلامية في الجزائر فئة أكبر من الأفراد ما يُمكنها من تحقيق أهداف الشمول المالي.

1.3 منهج الدراسة: للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم المقدمة في الدراسة وتحليل الاحصائيات والبيانات التي وردت فيها.

1.4 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى عرض واقع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة وأهم المشاكل التي تواجه الأفراد من مختلف شرائح المجتمع للوصول للخدمات المالية، وإبراز دور الصيرفة الاسلامية في وصول الأفراد للخدمات المالية وبتالي تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

2. ماهية الصيرفة الاسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية من التوجهات المعاصرة في القطاع المصرفي، حيث عرفت تطورا كبيرا مكنها من الانتشار في مختلف الاقتصاديات حتى غير المسلمة منها، وذلك من خلال استخدامها لأساليب تمويل تميزها عن نظيرتها من البنوك التقليدية خاصة فيما تعلق بتنمية وتمويل الاستثمارات.

1.2 تعريف البنوك الاسلامية:

✓ مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي الصحيح. (مندور، 2013، الصفحات 265-266)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها. (محسن، 1990، صفحة 17)
- ✓ يعرف البنك الاسلامي على أنه كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفائدة الربوية لكونه تعاملا محرما شرعا. (غريب، 1978، صفحة 40)
- ✓ منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الافضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب المال منا تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الايجابية، والاقتصادية والاجتماعية، للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع. (عبد الحميد، صفحة 86)

ومما سبق يمكن تعريف البنوك الاسلامية على أنها مؤسسة مصرفية تقوم بجمع الموارد من الأفراد والمؤسسات وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية مع مراعاة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يساهم في تحسين ظروف المجتمع.

2.2 خصائص وأهداف البنوك الاسلامية

أولا: خصائص البنوك الاسلامية

يتميز البنك الاسلامي عن غيره من البنوك بجملة من الخصائص تتمثل في: (جمال، 1996 ، صفحة 49)

- ✓ **استبعاد الفوائد الربوية**: حيث أن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل أساس نشاط المصارف الربوية وبذلك ينسجم المصرف الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها .
- ✓ **الاستثمار في المشاريع الحلال**: يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.
- ✓ **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية**: إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام ، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلاً من أصول هذا الدين وهذا ما يميز المصرف الإسلامي بالصفة الاجتماعية؛ إن المصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مالية مصرفية اجتماعية، يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمةً لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لذلك يهتم المصرف الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام.

ثانيا: أهداف البنوك الاسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منهما ما يتعلق بالبنك الإسلامي كونه وحدة اقتصادية توظف فيها أموال المسهمين وأموال المودعين بهدف تعظيمها وتنميتها، ومنها ما يتعلق بدور المصرف الاسلامي بوصفه جزءا من النظام الاقتصادي الكلي، و يتركز حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تساهم في تحسين توزيع الدخل أو منح القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات الاجتماعية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يلخص الشكل الموالي أهم أهداف البنوك الاسلامية:

الشكل الرقم (01): أهداف البنوك الاسلامية

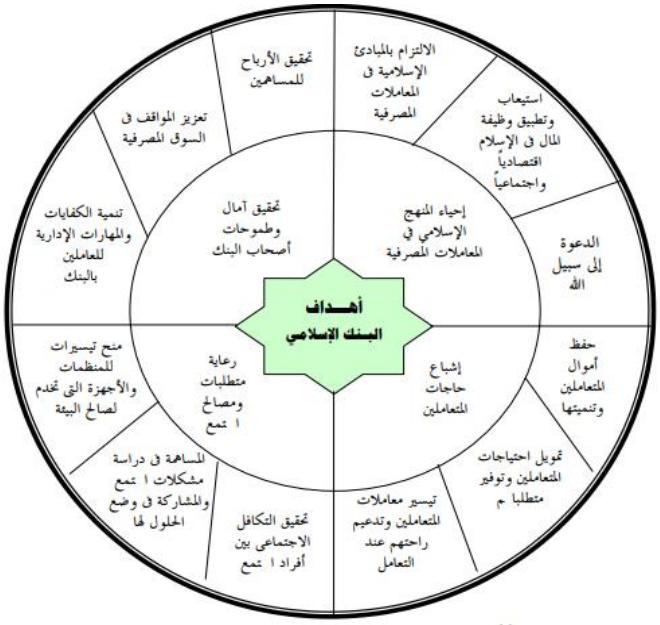

المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، كلية التجارة جامعة المنصورة، البحث 66، ص89.

2.3 صيغ التمويل الإسلامي

أولا: صيغ المشاركات

✓ **المضاربة:** المضاربة كصيغة تمويل وإستثمار، يُقدم البنك ما يعرف برأس مال المضاربة إلى العميل المضارب الذي يبذل جهده في استثماره بنحو مطلق أو مقيد والربح يوزع بين البنك والعميل بحسب النسب الشائعة المتفق عليها في العقد، أما الخسارة فيتحملها البنك بإعتباره رباً للمال، إلا أن تكون الخسارة ناشئة عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط العقدية من قبل المضارب (هو العميل). (محمد، 2017، صفحة 36)

✓ **المزارعة:** هي عبار عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة (عقد شركة) بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض، وتمويل المصرف الاسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين الطرفين: الطرف الأول يمثله المصرف الاسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة، والطرف الثاني يمثله صاحب الأرض أو العامل (الزارع) الذي يحتاج إلى تمويل. (محمد، 2017، صفحة 41)

✓ **المشاركة:** تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو مساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا حصة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ويكون بموجبها مستحقا للحقوق ومتحملا للالتزامات مع توقيع عقد شرعي وقانوني بين الطرفين متضمنا لكل الشروط والحقوق والواجبات. (صادق، 2021، صفحة 328)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

✓ **المساقاة:** المساقاة هي عبارة عن عقد بين طرفين يقوم أحدهما بمهمة سقي مزروعات الطرف الآخر في الاتفاق وقسمة المحصول حسب الاتفاق بينهما، أي أن من يتولى مهمة السقي يحصل على حصة محددة ومتفق عليها من ناتج المزروعات مسبقا وعند العقد، والهدف من هذه الصيغة هو إصلاح الشجر أو الثمر من ناحية التلقيح، التنظيف، الري أو الحراسة إلى غير ذلك، إضافة لمساعدته في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي والمزارع المعطلة وتشغيل أكبر قدر ممكن من العمال، ويكون عقد المساقاة بي مالك الزرع والعامل عليه وبالتالي يقوم البنك الاسلامي بتشغيل أمواله لتحقيق الربح عن طريقها من خلال عقد بين العميل والبنك أو بين البنك وشركة خدمات زراعية على أساس عقد مشاركة في المساقاة، كما يمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بتأسيس شركات للخدمات الزراعية بهدف الحصول على عقود المساقاة مع أصحاب المزارع الكبيرة. (فطيمة الزهراء و زبير ، 2021، صفحة 90)

✓ **المغارسة:** تعرف المغارسة على أنها دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا، على أن يتم إقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق، أي أن المغارسة عقد يجمع مالك الأرض والعامل الذي يقوم بزراعة الأرض بأشجار معينة، ويكون الشجر والأرض بينهما بالاتفاق؛ ويمكن للبنوك الإسلامية تطبيق صيغة المغارسة عن طريق تملكها للأراضي الزراعية ومنحها لم يقوم باستغلالها وفق صيغة المغارسة، وهوما يمنحها امتياز الحصول على استثمار طويل الأجل ذو عائد سنوي، إلا أن البنوك الإسلامية لا تحبذ الاتجاه لتطبيق هذه الصيغة كونها تتطلب رؤوس أموال كبيرة من أجل تملك الأراضي الزراعية ويتطلب ذلك تجميد هذه الأموال لسنوات عديدة للحصول على عائد. (فطيمة الزهراء و زبير ، 2021، صفحة 90)

ثانيا: صيغ المداينات

✓ **المرابحة:** تتم المرابحة البسيطة أو العادية بين طرفين، أحدهما يمتلك السلعة والتي يكون اشتراها في وقت سابق واحتفظ بها، إلى أن يظهر الطرف الآخر الذي يرغب بشرائها مقابل الثمن الذي اشتراها بها الطرف الاول بالإضافة إلى ربح معلوم وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة ربح، وقد تم تطوير المرابحة البسيطة لتتلاءم مع العمل المصرفي الإسلامي لتصبح المرابحة للآمر بالشراء وهي تعني أن يطلب العمل من البنك ثمن البيع المتفق عليه دفعة واحدة بالكامل أو آجلا أو على أقساط محددة مبالغها واستحقاقها، وذلك وفقا للشروط المتفق عليها مسبقا. (حلموس و كزيز، 2017)

✓ **السلم:** يعرف السلم بأنه عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، فهو بذلك بيع آجل بعاجل وهو عكس البيع بثمن مؤجل، ويسمى المشتري (رب السلم) أو (المسلم) ويسمى البائع (المسلم إليه) أما المبيع فيسمى (المسلم فيه)، والثمن رأس مال السلم؛ كما يعرف السلم بأنه بيع شيء موصوف بالذمة، بثمن مقبوض، مؤجل التسليم، ويسلم الشيء المباع بعد أجل ويسدد الثمن في مجلس العقد، هذا الأخير يقوم على أساس أن الطرف الأول يعطي الثمن عند التعاقد والطرف الآخر يسلم السلعة مؤجلا حسب الاتفاق بينهما. (سايح و ناشد، 2021، الصفحات 249-250)

✓ **الاستصناع:** هو عقد يتعهد بموجبه البنك بإنتاج شيء معين وفق الاتفاق عليها ويشمل هذا التعهد كل خطوات التصنيع وكذلك سعر وتاريخ التسليم، ويمكن للبنك أن يعهد ذلك العمل أو جزءا منه لجهة أخرى تتخذه تحت إشرافه ومسؤوليته، وبهذه الصيغة يمكن للبنك الإسلامي المساهمة في أشغال البناء والتركيب والانتهاء من أعمال الكبرى، كما أنه يساعد على تمويل بناء منشآت الإنتاج والنقل والاستهلاك بناءا على طلب المستخدمين و/أو البائعين. (آيت قاسي، مطاهري، و مسيليتي، 2020، صفحة 12)

✓ **الاجارة:** تعد الإجارة من الأساليب التي استحدثت في البنوك الإسلامية والتي تم تكييفها شرعيا مع عمليات التمويل في هذه البنوك، حيث أنها ليست مجرد أسلوب تمويلي، وإنما هي أيضا نشاط تجاري يقوم به البنك الإسلامي؛ والإجارة هي أحد انواع التجارة يتم فيه اتفاق المصرف مع أحد عملائه على شراء المصرف للأصل ومن ثم تأجيره للزبون لمدة طويلة مقابل دفعة عددا من الأقساط

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المتفق عليها، وفي نهاية المدة المتفق عليها تعود ملكية الأصل للمصرف ومن الممكن إدراج نص في عقد الإيجار يعطي الخيار للزبون في شراء الأصل بعد إنتهاء مدة الإيجار. (آيت قاسي، مطاهري، و مسيليتي، 2020، صفحة 12)

ثالثا: صيغ البر والاحسان

من باب البر والاحسان والتكافل بين أفراد المجتمع، شرع الإسلام بعض الأساليب غير التعاقدية، تعمل في مجال التكافل والتآزر بين أفراد المجتمع الواحد، والتي يمكن تقسيمها كالآتي: (دريرد و غريب، 2021، صفحة 281)

- ✓ **القرض الحسن:** يعرف بأنه قرض دون فائدة مع تيسير عملية رده، ويقدم هذا النوع من التمويل خدمة للمشروعات الصغيرة التي يقوم بها غالبا الشباب الذين يحتاجون لتغطية نفقاتهم في استثمار معين.
- ✓ **الزكاة:** تعرف الزكاة بأنها حق مفروض في أموال مخصوصة على وجه مخصوص لفئات مخصوصة، وهي فريضة عينيه إذا توافرت شروط وجوبها، كما تعتبر الزكاة من الناحية الاقتصادية وسيلة لمنع تركز الثروة في يدفئة قليلة من الأفراد وبالتالي إنتشاره بين أوساط المجتمع، الحافز الذي يزيد من الاستثمار في مشروعات انتاجية مربحة وبعث روح المنافسة والتقليل من ظاهرة الإحتكار في المشروعات من قبل أصحاب رؤوس الأموال.
- ✓ **الوقف:** يعرف الوقف بأنه جعل منفعة مملوك أو غلته مستحق مدة ما يراه، بمعنى أنه تحبيس الأصل وتسبيل المنفعه على بر وقربة، بحيث يصرف ريعه إلى جهة معينة تقربا إلى الله عز وجل، والمراد بالأصل كل ما ينتفع به مع بقاء عينه، فالوقف يعتبر من أهم الأساليب المالية في النظام الإسلامي لتحقيق التنمية الشاملة خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها.

3. ماهية الشمول المالي:

1.3 تعريف الشمول المالي:

- ✓ يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بال"س مسؤولية والاستدامة، من بين هذه الخدمات المالية مثلا فتح الحسابات، الادخار، الاقتراض والتأمين؛ وبالتالي يركز الشمول المالي على إزالة العقبات التي قد تمنع الأفراد من الحصول على الخدمات المالية. (حنان ، 2020، صفحة 5)
- ✓ الشمول المالي هو تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أوسع فئة من ذوي الدخل المحدود، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وفعال؛ ونظرا لأن الخدمات المصرفية هي في الصالح (V. LEELADHAR، 2006، صفحة 73) العام فمن الضروري أن يكون توفير الخدمات المصرفية وخدمات الدفع لجميع السكان دون تمييز هو الهدف الأساسي للسياسة العامة.
- ✓ هو الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء، حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمة بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة. (سالم و رشا، 2019، صفحة 83)

ومما سبق يمكن القول أن الشمول المالي يعني وصول أكبر فئة من الأفراد إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية تراعي الجودة ومحدودية الدخل لدى الأفراد.

2.3 أهداف الشمول المالي:

تتمثل أهداف الشمول المالي في أهداف اقتصادية وأهداف إجتماعية:

- ✓ **أهداف إجتماعية:** (عمر و علي، 2018، صفحة 4)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- يهدف إلى إعادة توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة والإهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل ما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة.

✓ **أهداف اقتصادية:** (سالم و رشا، 2019، صفحة 85)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي .
- تمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار والتوسع.

3.3 أهمية الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إجيابا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، كما تلعب دورا أساسيا في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، يلخص الشكل التالي أهم اهداف الشمول المالي:

الشكل (02): أهمية الشمول المالي

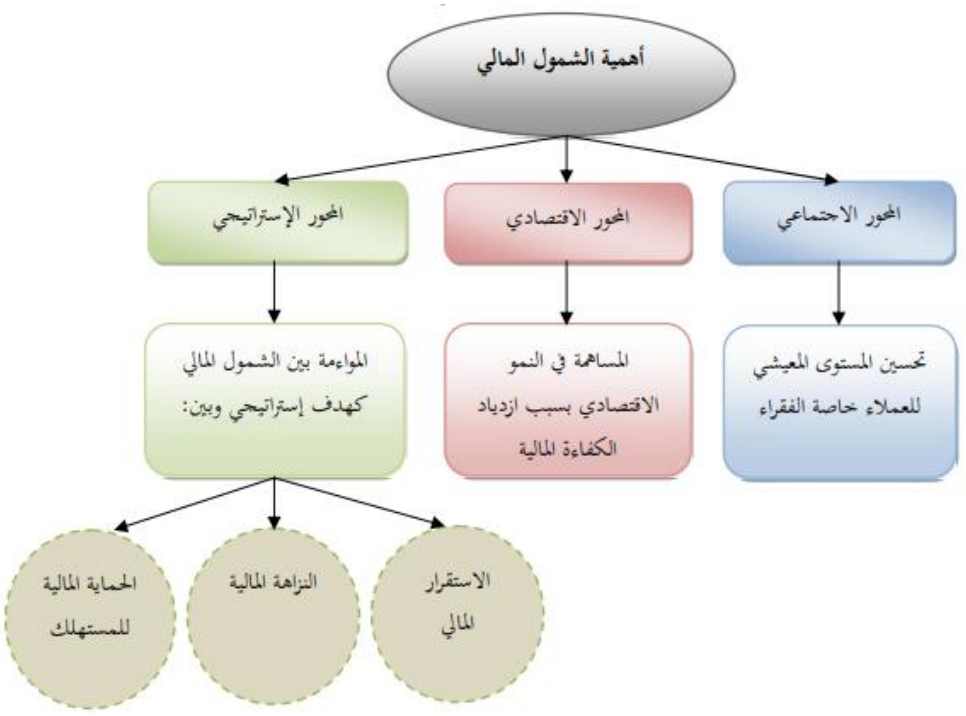

المصدر: فاطمة الزهراء مغدور، عيماد معوشي، الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 170.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4.3 أبعاد الشمول المالي:

تتمثل أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي فيما يلي: (جلال الدين، 2018، الصفحات 5-6)

✓ **البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية** ويقاس بالمؤشرات التالية:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)
- عدد المعاملات (الايداع والسحب)
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)

✓ **البعد الثاني: الادخار** ويقاس بالمؤشرات التالية:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل)خلال 12 شهر الماضية

✓ **البعد الثالث: الاقتراض** ويقاس بالمؤشرات التالية

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

✓ **البعد الرابع: المدفوعات** ويقاس بالمؤشرات التالية

- النسبة المئوية للبالغين الذي استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو أرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

✓ **البعد الخامس: التأمين** ويقاس بالمؤشرات التالية:

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الاسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

5.3 تحديات الشمول المالي:

يقف أمام الشمول المالي في الدول النامية والدول العربية بشكل خاص مجموعة من العوائق والتحديات يمكن حصرها في النقاط التالية: (قشاري، 2022، الصفحات 141-142)

✓ **العامل الديني:** يمتنع الكثير من الأشخاص في الدول العربية عن الخدمات المالية التي تقدمها البنوك لاعتبارها انها لا تتوافق مع الشريعة الاسلامية فيعتبرون البنوك التقليدية بنوك ربوية تتعارض مع الشريعة، على الرغم من تطور صيغ التمويل الاسلامي إلا أنها مازالت بحاجة إلى التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الاسلامي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ **ضعف الثقة:** إن علاقة الشخص بالبنك مبنية على الثقة إذا زالت هذه الثقة فيصعب اقناع الأشخاص بفتح حسابات في البنوك وادخار أموالهم، هذا ما يحدث في الجزائر مثلا ففضيحة بنك الخليفة في سنوات التسعينيات هدمت ثقة الأفراد في التعامل مع البنوك، حيث أبح معظم الناس يفضلون اكتناز أموالهم بدل الادخار وهذا يضر بالاقتصاد ويخلف مشاكل السيولة وعدم الاستقرار المالي.
- ✓ **ضعف النظام البنكي:** بقي النظام البنكي في بعض الدول العربية رهين الخدمات التقليدية ولم يطور خدمات الكترونية، فمثلا في الجزائر هيمنة القطاع المصرفي العمومي أدى إلى انعدام المنافسة حيث تقدم جميع المصارف متجات متشابهة ان لم نقل نفسها، وتطبق نفس معدلات الفائدة وكذلك عدم خلق بطاقات الائتمان وعدم ادماج البطاقات البنكية في عمليات الدفع الالكتروني كل هذا ساهم في شعور الافراد عدم الحاجة لامتلاك حساب بنكي وبطاقة بنكية.
- ✓ **ضعف الانتشار الجغرافي أو معدل الكثافة البنكية:** يقصد بها مدىتوسع شبكة البنوك العاملة لضم كل شرائح المجتمع في الخدمات البنكية بمعنى تقريب الخدمة للزبون المحتمل، حيث أن 70% من البالغين يفتقرون لإمكانية فتح حساب أساسي ويقارب هذا الرقم 80% في البلدان النامية في المنطقة، وهذا يعود إلى سبة التغطية أو الانتشار الجغرافي الضيق للوكالات عبر مناطق هذه الدول وعدم تنوع الخدمات المالية.
- ✓ **ضعف مستوى التثقيف المالي:** تتميز البلدان العربية بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهذا ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية، إن عدم انتشار الوعي والثقافة المصرفية يجعل التعامل بالخدمات المصرفية من إيداع وسحب الأرصدة النقدية في المصارف واعتماد مختلف وسائل الدفع في تسوية المعاملات الاقتصادية أمر غير عادي بالنسبة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية.
- ✓ **الدخل الضعيف:** إذا قمنا بمقارنة دخل الأفراد في الدول العربية ولا سيما شمال افريقيا والشرق الأوسط ببقية دول العالم نجد أنه ضعيف إلى حد كبير الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية الأفراد من الادخار والاقتراض، فدخل معظم الافراد لا يسمح بادخار جزء منه فهو يوجه للاستهلاك كليا ولا سيما في الآونة الأخيرة مع تدني القدرة الشرائية،وكذا عملية الإقراض التي تشترط مستوى معين للدخل اقصت فئة كبيرة من الأفراد ذوي دخول أقل من المستوى المطلوب من الاستفادة من القروض.
- ✓ **آليات معالجة ملفات القروض:** إن ثقل إجراءات طلب القروض خاصة ما يتعلق بفترة دراسة ملفت القروض، وأسعار الفائدة المرتفعة ولا سيما في حالة الجزائر أين تصل النسب إلى 11% وكذلك ارتفاع شرط المساهمة الشخصية في القروض الاستثمارية ضف إلى ذلك المبالغة في قيمة الضمانات كل هذا إدى إلى الامتناع عن الاقتراض من المؤسسات البنكية.

6.3 عوامل تعزيز الشمول المالي:

لكي تحقق أي دولة الشمول المالي، لا بد من: (ياسمينة و هاجر، 2021، الصفحات 128-129)

- ✓ وضع أطر تنظيمية ومؤسسية ورقابية من قبل الحكومة، والعمل على تطويرها، ودعم توفير المعلومات واعتماد تدابير مباشرة، كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالي.
- ✓ بناء استراتيجيات وطنية تعمل على تحديد الفجوة ين الطلب والعرض وتوفير بنية مالية تحتية.
- ✓ تحسين وتطوير الاتصالات وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات الرقمية.
- ✓ العمل على ربط المناطق الريفية بشبكة الانترنت وتعزيز التثقيف المالي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ إجراء دراسة عن الخدمات المالية الموجودة، وإذا ما كانت مناسبة للمستهلك، وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع أهدافها لترفع ها مستوى الشمول المالي، وهو ما يتطلب جهات كثيرة في الدولة.
- ✓ حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي.

4. دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

أولا: لمحة عن واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر

كانت بداية الصيرفة الاسلامية في الجزائر مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية، حيث كان بنك البركة الجزائري (التابع لمجموعة البركة السعودية) أول بنك يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر والذي تأسس في 1990 وفتح أبوابه رسميا في 20 ماي 1991 وهو بنك مختلط (عام وخاص)، ثم بعد سنوات عديدة تم إعتماد بنك السلام في سبتمبر2008 وهو بنك خاص، ولازالا ليومنا هذا البنكين الاسلاميين الوحيدين في الجزائر.

وبعد سنة 2018 ومع صدور النظام رقم 18-02 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية ثم صدور النظام رقم 20-02 الذي ألغى النظام 18-02، ظهرت النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية كأحد صور الصيرفة الاسلامية، حيث تم إطلاق نوافذ إسلامية في 8 مؤسسات بنكية ومالية بعد حصولها على المطابقة الشرعية من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (البنك الوطني الخارجي BNA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك CNEP Banque-، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الفلاحة والتنمية المحلية BADR، بنك الخليج الجزائر AGB، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC، بنك التنمية المحلية BDL، مؤسسة AOM INVEST) (موقع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، 2022).

ثانيا: تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

- ✓ **مؤشر انتشار الخدمات المصرفية (الكثافة المصرفية):**

تتمثل الكثافة المصرفية في عدد الفروع البنكية التي تقابل عدد معين من السكان والذي حدد ب 10000 فرد للفرد كمعيار عالمي.

الشكل رقم (02): تطور عدد الفروع البنكية بالنسبة لعدد السكان في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

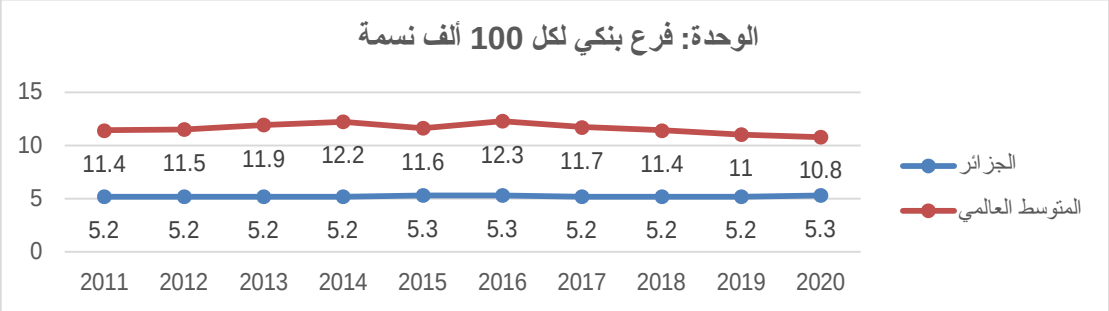

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/

يبين الشكل السابق أن معدل الكثافة المصرفية في الجزائر عرفا استقرارا نسبيا خلال الفترة 2011-2020 فهو لم يتجاوز 5.3 فرع/100000نسمة، حيث أنه وبالمقارنة بالمعيار العالمي للكثافة المصرفية فإنه في الجزائر كل 10000 فرد يقابله 0.53 فرع بنك وهو معدل ضعيف فالمتوسط العالمي بلغ 1.08 فرع لكل 10000 فرد، ويعني هذا أن فئة كبيرة من الأفراد لم تتمكن من الوصول للخدمات المالية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل (03): عدد وحدات الصراف الآلي للبنوك في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

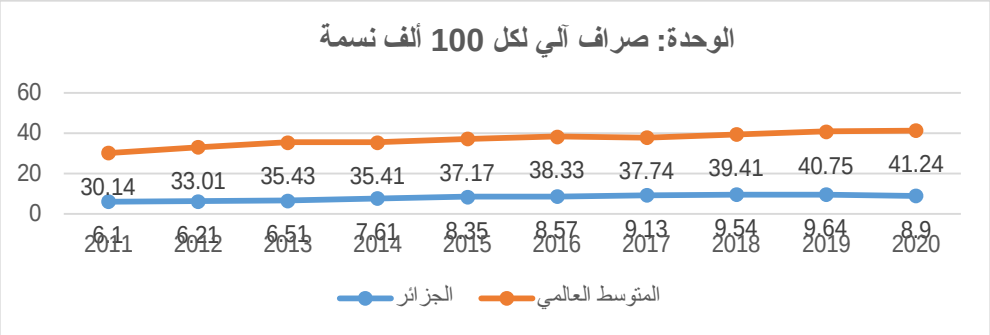

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد وحدات الصراف الآلي عرف تطورا من 6.1 صراف آلي لكل 100000 نسمة سنة 2011 إلى 8.9 صراف آلي لكل 100000 نسمة سنة 2020 لكن رغم هذه الزيادة إلا أنها ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ 41.24 صراف آلي لكل 100000 نسمة، هذا ما يعني حرمان العديد من الأفراد من الخدمات والتي سهيلات التي يقدمها الصراف الآلي والتي تتميز بالسهولة مقارنة بالطرق التقليدية للعمليات البنكية من سحب وتحويل للأموال وكشف للرصيد...الخ.

✓ **مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية:**

تعتبر مليكة الحسابات في المؤسسات المالية أهم مؤشر للشمول المالي فهي تمكن الافراد من الوصول للخدمات المالية المختلفة.

الجدول (02): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية للبالغين فوق 15 سنة في الجزائر

الفئات	حسب الجنس		فئة أفقر 40%	البالغين غير	سكان الأرياف	إجمالي ملكية الحسابات
	الذكور	الاناث	من البالغين	العاملين		
2011	%46.13	%20.41	%23	%18	%24	%33
2014	%60.91	%40.07	%37	%35	%42	%50.5
2017	%56.25	%29.27	%35	%29	%44	%42.8
2021	%56.83	%31.19	%31.91	%26.2	-	%44.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- World Bank Group, The Global Findex Database 2017, 2021.
- World Bank Group, The Little Data Book On Financial Inclusion 2012, 2015, 2018, 2022.
- https://data.albankaldawli.org/indicator/FX.OWN.TOTL.40.ZS?locations=DZ

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الشمول المالي حسب ملكية حسابات لدى المؤسسات المالية شهد تذبذبا خلال سنوات الدراسة حيث كانت أعلى نسبة سجلت 50.5% سنة 2014 تراجعت سنة 2017 إلى 42.8% وفي سنة 2021 عرف المؤشر ارتفاعا طفيفا لكنه لا يزال ضعيفا إذا ما قارناه بالمتوسط العالمي لملكية الحسابات والتي سجلت 70% سنة 2021 وفي الدول المتقدمة وصلت النسبة إلى 97%.

كما نلاحظ أن معدل الشمول المالي لدى الذكور أعلى من المعدل لدى النساء هذا ما يشكل فجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات تقدر ب 13 نقطة مئوية.

وبالنسبة لفئات غير العاملين والفقراء فمعدل الشمول المالي يعد ضعيفا مما يعكس صعوبة وصول هاتين الفئتين للخدمات المالية وتكلفتها.

أما بالنسبة لسكان الارياف فقد شهد المعدل ارتفاعا محسوسا من 24% سنة 2011 إلى 44 % سنة 2017.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

✓ **نسبة الادخار في المؤسسات المالية:**

تتمثل أهمية هذا المؤشر الذي يقيس حجم الادخار في المؤسسات المالية في تبيان قدرة البنوك على جذب الودائع والتي تعتبر ركيزة أساسية في نشاطها.

الجدول (03): نسبة الادخار في المؤسسات المالية للبالغين فوق 15 سنة في الجزائر

	2011	2014	2017	2021
نسبة الادخار	%4.3	%13.8	%11.4	%16

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- World Bank Group, The Little Data Book On Financial Inclusion 2012, 2015, 2018, 2022.

من خلال الجدول السابق يتضح أن إدخار الأفراد في المؤسسات المالية عرف تطورا خلال فترة الدراسة من 4.3% سنة 2011 إلى 16% سنة 2021، ولكن رغم ذلك فهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة التي قد تتجاوز فيها النسبة 50% وذلك راجع للعديد من العوامل أهمها ضعف الدخل بالاضافة إلى الجانب الديني حيث يتجنب الفرد الجزائري التعامل مع البنوك الربوية اضافة إلى انتشار ثقافة الاكتناز بدل الادخار.

✓ **الاقتراض من المؤسسات المالية:**

يمثل هذا المؤشر نسبة البالغين الذي تحصلوا على قروض من المؤسسات المالية

الجدول (04): نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية للبالغين فوق 15 سنة في الجزائر

	2011	2014	2017	2021
نسبة الاقتراض	%1.5	%2.5	%5	%3.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- World Bank Group, The Little Data Book On Financial Inclusion 2012, 2015, 2018, 2022.

عرف مؤشر نسبة المقترضين ارتفاعا من 1.5%إلى 5% خلال الفترة 2011-2017 لكن عاود التراجع إلى 3.8% سنة 2021 ويرجع ذلك إلى الازمة التي مر بها العالم بعد وباء الكوفيد وعرفت أغلب الانشطة الاقتصادية تراجعا، إضافة إلى ضعف اقبال الافراد على الاقتراض من البنوك التجارية بسبب التعامل بالربا المحرمة شرعا، إضافة إلى إنتشار ثقافة التعاون والاقتراض من العائلة والأقارب.

✓ **استخدام التكنولوجيا في الخدمات المالية:**

إن إستخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية يعتبر أحد أهم العوامل التي تدعم الشمول المالي، الجدول التالي يوضح أهم مؤشرات استخدام المنتجات المالية عن طريق التكنولوجيا.

الجدول (05): استخدام التكنولوجيا في التعاملات الرقمية في الجزائر 2011-2021

	2011	2014	2017	2021
اجمالي التعاملات الرقمية	-	%33.9	%26	%33.7
استخدام الانترنت لدفع الفواتير والشراء عبر الانترنت	%5.7	%18.6	-	%5.3
استخدام الهاتف أو الانترنت للوصول للحساب	-	%10.5	-	%7.1
استخدام بطاقات الائتمان	%4.7	%31.7	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- World Bank Group, The Little Data Book On Financial Inclusion 2012, 2015, 2018, 2022

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إستخدام التكنولوجيا المالية لدى البالغين عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين قاموا بعلميات مالية رقمية 33.7% سنة 2021 وهي نسبة متواضعة إذا ما قارناها بالمتوسط العالمي الذي عرف زيادة في سنة 2021 حيث بلغ 64.1% (52.1% سنة 2017) وذلك راجع لتوجه الافراد والمؤسسات نحو التجارة الالكترونية وما يتبعها من تعاملات مالية الكترونية بسبب الاجراءات التي عرفها العالم نتيجة انتشار وباء كوفيد 19 في تلك الفترة.

ثالثا: الخدمات البنكية وانتشارها الجغرافي

سنحاول في ما يلي عرض أهم الخدمات التي يقدمها كل من بنك السلام وبنك البركة وعرض مؤشرات انتشار هذه الخدمات

✓ **الخدمات البنكية المعروضة من بنك السلام وبنك البركة**

الجدول رقم (06): الخدمات المقدمة من بنكي السلام والبركة

	بنك السلام	بنك البركة
الخدمات المقدمة للأفراد	- حساب الشيك - التمويل الاستهلاكي (السيارات-الدراجات- تمويل التجهيزات والأثاث مع خدمة "إ. تيسير") - التمويل العقاري "دار السلام" (امتلاك منزل، بناء وتوسعة منزل، تهيئة منزل، استئجار منزل، LPA- LPP- LSP) - حسابات الاستثمار: (دفتر أمنيتي، دفتر هديتي، دفتر عمرتي، دفتر سياحتي، سندات الاستثمار، حساب استثماري) - الخزانات الحديدية أمان - البطاقات البنكية: (بطاقة السحب والدفع آمنة مع خدمة الدفع عبر الانترنت E-AMINA، بطاقة التوفير أمنيتي، بطاقات فيزا)	- حساب الشيك - حساب العملة الصعبة - دفتر ادخار البركة - الودائع غير المقيدة "استثمار البركة" - التمويلات: سيارة البركة، دار البركة لشراء منزل، دار البركة لبناء منزل، دار البركة LPP - البطاقات البنكية: البركة CIB، بطاقات الفيزا - خزائن البركة
الخدمات المقدمة للمؤسسات	- الحساب الجاري - التمويلات: (معدات مهنية، معدات النقل، أشغال هندسية مدنية، الإستغلال، العقارات، الصفقات) - السلام إيجار: (معدات الأشغال العمومية، معدات النقل، معدات طبية "السلام إيجار ليزمد") - التجارة الخارجية: (الاعتماد المستندي، التسليم المستندي، ميل سويفت، شبكة البنوك المراسلة) - الخزانات الحديدية أمان	- الحساب الجاري - حساب العملة الصعبة - تمويل المواد الأولية والمواد النصف مصنعة للمؤسسات - تمويل المنتجات الصناعية - التمويل المسبق للصادرات - تمويل الصفقات المرهونة للبنك - تمويل التجهيزات المهنية - تمويل معدات النقل - تمويل العقارات للمؤسسات - البركة إستئجار لمهنيين - التجارة الخارجية: الاعتماد المستندي، الاسترداد، التحصيل المستندي، التحويلات الحرة - خزائن البركة
الخدمات الالكترونية (الاعتماد على التكنولوجيا)	- السلام مباشر (القيام بالعمليات المصرفية مثل الاطلاع على الحساب أو التحويل بين الحسابات...من خلال الولوج لموقع البنك) - تطبيق الهواتف "السلام سمارت بنكينغ" ويوفر عمليات محدودة مقارنة بالموقع - منصات التجارة الخارجية: E-CREDOC - خدمة الدفع عبر مسح رمز QR "ويمباي"	- البركة سمارت: والتي تشمل البركة نات، تطبيق الهاتف AL BARAKA APP والبركة SMS - الدفع الالكتروني: البركة E-PAY، TPE البركة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع مصرف السلام (www.alsalamalgeria.com) وموقع بنك البركة (www.albaraka-bank.dz)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الخدمات المقدمة من طرف البنكين متنوعة سواء الموجهة للافراد أو المؤسسات فصيغ التمويل الاسلامي التي تتميز عن الصيغ التقليدية بالمشاركة في الربح والخسارة تعتبر أكثر ملاءمة وأقل تكلفة لمختلف فئات المجتمع خاصة الفئة ذات الدخل المحدود، كما أن البنكين يوفران الخدمات البنكية الالكترونية والتي تمكن من الوصول للخدمات المالية بالسهولة والسرعة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

✓ **الانتشار المصرفي:**

يقصد بالانتشار الجغرافي للبنوك بعدد فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي والتي تمكن الأفراد من الوصول للخدمات المالية بسهولة وأريحية، أي كل ما زاد عدد فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي التابعة له كل ما مكن حصول أر عدد من الأفراد على الخدمات المالية المتنوعة.

الجدول (06): عدد الفروع البنكية والصراف الآلي لكل من بنك السلام وبنك البركة 2011-2020

السنوات	اجمالي عدد الفروع البنكية في الجزائر	عدد فروع بنك السلام		عدد فروع بنك البركة		اجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر	عدد أجهزة الصراف الآلي لبنك السلام		عدد أجهزة الصراف الآلي لبنك البركة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة		العدد	النسبة	العدد	النسبة
2011	1360	-	-	25	%1.84	647	0.5	%0.08	-	-
2012	1392	04	%0.29	26	%1.87	543	0.7	%0.13	-	-
2013	1409	04	%0.28	27	%1.9	475	1.1	%0.23	1.3	%0.27
2014	1438	05	%0.35	30	%2.1	539	1.1	%0.2	2.8	%0.52
2015	1496	-	-	30	%2	573	1.2	%0.21	3.4	%0.6
2016	1489	07	%0.47	30	%2	595	14.1	%2.4	0.5	%0.08
2017	1511	-	-	30	%1.92	640	0.8	%0.13	-	-
2018	1525	-	-	31	%2	665	13.1	%2	1.1	%0.17
2019	1546	18	%1.2	30	%1.94	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحصة بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2011-2017.
- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2018، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 01، 2021، ص471.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الفروع البنكية في الجزائر حقق زيادة طفيفة خلال فترة الدراسة لكن يبقى العدد محدودا مقارنة بعدد السكان البالغين، أما بالنسبة للبنوك الاسلامية فإن حصتها من شبكة التوزيع ضعيفة لم تتجاوز 3.14% سنة 2019، أما بالنسبة لعدد أجهزة الصراف الآلي فهي الاخرى تعتبر شحيحة ولا تغطي كافة المناطق الجغرافية فتواجدها مرهون بالفروع البنكية كما أن البنوك الاسلامية حصتها من شبكة أجهزة الصراف الآلي ضعيفة جدا ولم تتجاوز 2.17% سنة 2018، هذا ما يعني حرمان العديد من الافراد من الخدمات المالية التي يقدمها الصراف الآلي.

رابعا: التحديات التي تواجه الصيرفة الاسلامية في تحقيق الشمول المالي (قتيبة ، 2021)

تتمثل التحديات التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية الإسلامية، وتعوق فرص وصول العملاء إلى التمويل الشامل والخدمات المالية والمصرفية واستخدامها، في ما يلي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ عدم تطور البنى التحتية للقطاعات المالية الإسلامية بالقدر الذي يُمكِّن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، ويتمثل أهمها في ضرورة وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني وضمان حقوق الدائنين.
- ✓ ضعف المستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد التمويل المقدم للأفراد أو الشركات.
- ✓ بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي الذي يوفر موارد قصيرة الأجل غير ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية المتوسطة والطويلة الأجل للأفراد والشركات، كما أن تدني مؤشرات الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات الإسلامية كمجموعة، بالمقارنة مع مجموعات دولية مشابهة من حيث مستويات الدخل، أظهر الحاجة لتعزيز الشمولية المالية في الاقتصادات والمصارف الإسلامية ، ولاسيما في الاقتصادات الأقل دخلاً والأكثر سكاناً؛ لما له من أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.
- ✓ ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.
- ✓ انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
- ✓ سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي، وخاصة في القرى والمناطق النائية.
- ✓ ارتفاع تكلفة إجراءات المعاملات المالية سواء فى فتح حساب مصرفي أو التعامل مع جهاز الصرف الآلي.
- ✓ تدني مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
- ✓ ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقها.
- ✓ انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن في الخدمات المصرفية، وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها.

خامسا: الفرص التي يمكن أن تقدمها الصيرفة الاسلامية في الجزائر لتعزيز الشمول المالي:

يمكن أن تقوم المصارف الإسلامية بدور مهم في تحسين مستويات الشمول المالي ؛ وذلك من خلال الآتي:

- ✓ هنالك فئة كبيرة من المجتمع الجزائري تتنجب التعامل مع البنوك التقليدية لأن نشاطها قائم على الفوائد الربوية والذي يتنافى مع أحكام الشريعة الاسلامية، هذا ما يعطي للبنوك الاسلامية فرصة لاستقطاب هذه الشريحة بتقديم صيغ تمويل تتمشى مع أحكام ديننا مما يعزز وصول الخدمات المالية لأكبر فئة ممكنة.
- ✓ يمكن للصيرفة الاسلامية أن تعزز الشمول المالي عن طريق صيغ التمويل الموجهة للفئات الهشة في المجمع عن طريق (الزكاة، الوقف، القرض الحسن، التمويل الأصغر ...)، والتي لا تتوفر في البنوك التقليدية.
- ✓ يقوم التمويل في الصيرفة الاسلامية على أساس المشاركة وتقاسم المخاطر والذي يعتبر بديلا للتمويل التقليدي القائم عل الديون.

4. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز أهمية الشمول المالي والدور الاقتصادي له والدور الذي من الممكن أن تلعبه الصيرفة الاسلامية في تحقيق أهداف الشمول المالي ، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ سجلت مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة معدلات ضعيفة مقارنة بالمتوسطات العالمية خصوصا المؤشرات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا.
- ✓ رغم الأهمية التي تكتسيها الصيرفة الاسلامية في المجتمعات المسلمة واعتبارها البديل الأمثل لبلنوك التقليدية إلا أنها القطاع المصرفي في الجزائر تسيطر عليه البنوك التقليدية العمومية ولا تزال حصة الصيرفة الاسلامية من شبكة التوزيع محدودة في السوق المصرفي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ بالنسبة للكثافة المصرفية وانتشار الخدمات المصرفية فهي الأخرى تعتبر ضعيفة مما يعني حرمان فئة كبيرة من الوصول للخدمات المالية عبر البنوك، وتعتبر شبكة البنوك الاسلامية في الجزائر ضعيفة جدا ومحدودة مقارنة بباقي البنوك.
- ✓ يمكن للبنوك التقليدية أن تستقطب فئات أكثر من المجتمع الجزائري من خلال النوافذ الاسلامية التي تقدم عبرها خدمات مالية إسلامية تتماشى مع متطلبات الفرد الجزائري، مما يساهم في رفع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

وبناءا على النتائج المتوصل إليها وجب علينا تقديم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة تحسين مستوى الخدمات المالية المقدمة عبر البنوك الجزائرية بشكل عام والبنوك الاسلامية بشكل خاص.
- ✓ العمل على زيادة معدل الكثافة المصرفية في الجزائر من خلال انشاء وكلات أكثر وأجهزة صراف آلي جديدة تساهم في قرب الخدمات المالية أكثر للعميل.
- ✓ العمل على ابتكار منتجات مالية تتناسب وطبيعة احتياج الفرد الجزائري من الناحية الدينية ومن ناحية التكلفة.
- ✓ استغلال واستخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية عبر البنوك، والتي تتميز بالسهولة والسرعة وقلة التكلفة.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- مندور، عمر أحمد عصام ، 2013، البنوك الوضعية والشرعية-النظام المصرفي- نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر والتوزيع.
- لعمارة، جمال، 1996، المصارف الإسلامية، الجزائر،دار النبأ.
- خضيري، محسن، 1990، البنوك الاسلامية، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع.
- الجمال، غريب، 1978، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية، جدة، دار الشرق.
- عبد الفتاح المغربي، عبد الحميد، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- الطيب، حنان، 2020، الشمول المالي، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.
- بن رجب، جلال الدين، 2018، إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
- V. LEELADHAR. (2006). Taking Banking Services to the Common ManFinancial Inclusion. Reserve Bank of India Bulletin.

- **الأطروحات:**

- محمد الرابط، محمد أحمد، 2017، دور صيغ التمويل الإسلامي في الحد من مخاطر التمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.

- **المقالات:**

- أحمد عبد الله السبني، صادق، 2021، التمويل بصيغة المشاركة الواقع وآليات التطوير دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية في اليمن والسعودية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 129، ص 324-341.
- فنازي، فطيمة الزهراء، عياش، زبير، 2021، صيغ التمويل التشاركي بين المنطق الفكري والتطبيق الفعلي -دراسة تقييمية لواقع تطبيق صيغ المشاركات في القطاع المصرفي السوداني-، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، ص 85-104.
- حلموس، الأمين، كزيز، نسرين، 2017، بيع المرابحة للآمر بالشراء: دراسة في المفهوم، الإجراءات، الضوابط الشرعية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 01، العدد 01، ص 276-295.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- سايح، حمزة، ناشد،حكيم، 2021، الهندسة المالية الاسلامية المعاصرة وإدارة مخاطرها " صيغةالسلم أنموذجا "، مجلة المنهل الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، ص 245-258.
- آيت قاسي، عزو رضوان، مطاهري، بهاء الدين، مسيليتي، نبيلة، 2020، صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية، مجلة التنويع الاقتصادي،العدد 01، ص 6-19.
- دريرد، حنان، غريب، الطاوس، 2021، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة، العدد 01، 276-295.
- سالم، عواد حسين، رشا، عودة لفة، 2019، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، المجلد 11، العدد 01، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، ص 80-93.
- مغدور، فاطمة الزهراء، معوشي، عيماد، 2022، الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ص 167-182.
- قشاري، يسمينة، 2022، تحقيق الشمول المالي في الدول العربية -الواقع والآفاق-، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 02، ص 127-148.
- ابراهيم سالم، ياسمينة، يحي، هاجر، 2021، متطلبات تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة بعض الدول العربية-، مجلة دراسات اقتصادية، ص 147-213.
- بوزانة ،أيمن، حمدوش، وفاء، 2021، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2018، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 01، ص462-488.

- **المداخلات:**

- قاضي، عمر، سماي، علي، 27 و28 نوفمبر 2018، واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية_ دراسة حالة فرع بنك البركة بالبليدة، الملتقى الوطني الأول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

- **مواقع الانترنيت:**

- موقع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/09: http://hci-dz.com
- موقع البنك الدولي، تم الاطلاع 2022/12/15: https://data.albankaldawli.org
- موقع مصرف السلام www.alsalamalgeria.com
- موقع بنك البركة www.albaraka-bank.dz
- عبدالرحمن العاني، قتيبة، دور المصارف الإسلامية في الشمول المالي، موقع مجلة الاقتصاد الاسلامي، تم الاطلاع في 2021/10/7: https://www.aliqtisadalislami.net

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)